

١٦٠ المغالطات وأجوبتها، للبرزنجي، حسن الحسيني ـ كان
م٠ب حيا قبل سنة ١٣١٣هـ، بقلم عبدالسميع الجناري
سنة ١٣١٣هـ.

١١ ق ٩ س ٢١×١٥٫٥سم

٦٤٩٢ نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، بأولها شعر باللغة
الفارسية .

١ـ المنطق أـ المؤلف بـ الناسخ جـ ـ تاريخ
النسخ .

حرف ن

چاوه ربی منقه نیم نالشن دینوه
بلکه وهالشنی بکا کل بلبلیم بابینوه

دواعید بفرزانشان واقف کونه دل
هر به بار وعده وصالت کیبو دل ارشن بینوه

مروحم زلفا دور آتش دورباجلون
آکر عشقت بار وجاوم ذا کرنبینوه

نخجم زلفت کیم بروانه دم دوکی داون
آکر وصلت شیم بروانه شود کرنبینوه

خاصه مرد زلف خال بحق مکلیدر
نقش او جهه باو خرزه باجینوه

دل لترسن چاوی روی کرده ابروی
ایسته بسوی که چینی زلف جی تابینوه

کیو بحرت خستم رشادم چخستوه
نامکادی زلفت زخم استینوه

صد کرت خستمه کر مهلکه بحر فراق
آخر مژکانت قلابت دم دینیستو

مرزعه نمود محبت تخم وصل نیکه
کل بشاید اوچیم خاکم درد بینوه

قطره خونم بو دوقیقه تابلکو قدرو
مو بمو کرا و دحجا لیکا و ورانیبینوه

جونت درنا موم وزدا دور لخوخر فرنیاپینوه
بالا نازه جلو هلعی تقار نالغام

دلتی ازنو وانتیم زنه یاکدیزد بینوه
نوخدایا نه به یاربی کوربچران تو

بابار تفرنره بالکه بوم دردینوه
دل او ازنونه نزهان تخر قرباتم

ناو و بقتی ار دیم نزن بینوه
قدم

جونت درزا منیکم کوبایل رحانام

زخم دلام مرهم وصل به یار کو توه
ای صدیق بحق مکر تو خدا بلا نکیتوه

بسم الله الرحمن الرحيم

الفائدة الثالثة في القيود اللطيفة من الاسئلة والاجوبة
العميقة عن الاعالي اعلم ان المغالطة اما ان تكون
عامة وهي ما يستعمل كل واحد من المتخاصمين في الزام الآخر
او خاصة اما بالمعلل او بالسائل ونحن نذكر من كل بعضا

الاول المغالطات التي يمكن اثبات كل مطلوب بها منها

مدعانا ثابت لانه لو كان غير مستلزم لارتفاع النقيضين
امر واقع في نفس الامر يلزم وجوده والمقدم حق والتالي
مثله اما الملازمة فلان المدعى لو لم يكن مستلزما لارتفاع
امر واقع في نفس الامر يلزم وجوده اذ لو كان عدمه ثابتا
في نفس الامر لكان وجوده مستلزما لارتفاع امر واقع وهو

عدمه فيلزم الاستلزام على تقدير

وهو عدمه والتقدير ان وجوده غير مستلزم لارتفاع واقع ما
وهذا خلف فثبت ان المدعى لو لم يكن مستلزما لارتفاع امر
واقع يلزم وجوده واما بيان تحقق المقدم وهو كون المدعى
غير مستلزم وجوده لارتفاع امر واقع فلانه لو كان وجوده
مستلزما لارتفاع امر واقع لكان وجوده مستلزما للاستلزام
والتالي باطل لانه لو كان وجوده مستلزما لهذا الاستلزام
لكان عدم استلزام رفع الواقع مستلزما لعدم المدعى بعكس
النقيض وقد بينا ان عدم استلزام رفع الواقع مستلزم
لوجوده وهذه مغالطة حسنة لا يكشف غطاءها الا اولو
الالباب حلها لا نسلم ان وجوده لو كان مستلزما لرفع
عدمه للزم خلاف المفروض لان استلزام رفع الواقع في
نفس الامر على هذا التقدير يتخلف الخلف ولو قيل نحن نقول

هكذا لو كان المدعى غير مستلزم وجوده لارتفاع امر واقع
لا في نفس الامر ولا على تقدير يلزم المدعى والمقدم حق والا لكان
مستلزما اما الملازمة فظاهر واما بيان حقية المقدم وهو كون
المدعى غير مستلزم لارتفاع امر واقع لا في نفس الامر ولا
على تقدير فلانه لو كان مستلزما لارتفاع امر واقع في نفس
الامر او على تقدير لكان مستلزما لهذا الاستلزام وينعكس بعكس
النقيض الى ان عدم هذا الاستلزام مستلزم لوجوده وهف
قلنا لا نم ان عدم الاستلزام وحده مستلزم لوجوده
بل عدم استلزامه في نفس الامر وعلى تقدير عدم استلزامه
في نفس الامر او على تقدير فلا يلزم الخلف فتامل وكذا
لو قيل لو كان المدعى غير مستلزم لارتفاع امر واقع على تقدير

[illegible] اشارة الى الضعف

على تقدير اصلا يلزم وجوده لا يمكن اثبات المقدم لانه حينئذ يجب ان
يقال المدعى غير مستلزم لارتفاع امر واقع على تقدير اصلا اذ لو كان
مستلزما لارتفاع امر واقع على تقدير من التقادير يكون مستلزما لهذا الا
ستلزام وينعكس بعكس النقيض الى ان عدم هذا الاستلزام مستلزم
لعدم المدعى والتقدير ان عدم هذا الاستلزام مستلزم لوجود المدعى
هف قلنا لا نم هذا بل التقدير ان عدم الاستلزام على كل تقدير يستلزم
وجود المدعى لا ان عدم الاستلزام على تقدير من التقادير يستلزم وجود
المدعى فلا يلزم الخلف منها اجتماع النقيضين وارتفاعهما
واقع والا يصدق احد النقيضين مع كذب الاخر وذلك في

لان صدق احدهما موقوف على كذب الاخر اذ لو لم يكذب يمتنع
صدقه وكذا كذب الاخر موقوف على صدقه اذ يمتنع كذبه بدون
صدقه فيلزم الدور والا لما صدق احدهما مع كذب الاخر لما
اجتماعهما وارتفاعهما **حلها** صدق احدهما وكذب
الاخر انما يكونان معا فلا يتوقف شيء على الاخر فلا يلزم ما لزم
منها كل من قال ان الانسان حجر قال بانه جسم وكل من قال بانه جسم
فهو صادق ينتج كل من قال بان الانسان حجر فهو صادق **حلها**
ان اراد بقوله كل من قال بانه جسم فهو صادق انه صادق في جميع اجزائه
فلا نسلم صدق الكبرى وان اراد به انه صادق في ان الانسان جسم فيكون

فيكون النتيجة قولنا كل من قال ان الانسان حجر فهو صادق في انه جسم فلا
نزاع فيه **منها** الجزء الذي لا يتجزى امر موجود لان الشيء الذي صار
معدوما فعدمه اما ان يحصل في آن وجوده والالزم او في غير آن
وجوده لا جائز ان يحصل في آن وجوده والا لزم اجتماع النقيضين
بل يحصل في غير آن وجوده وح لا يجوز ان يكون بين الآنين زمان والا
لزم ارتفاع النقيضين في ذلك الزمان واذا لم يكن بين الآنين زمان
يلزم تتالي الآنات فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا تتجزى والزمان منطبق
على الحركة فيلزم تركب الحركة من اجزاء لا تتجزى والحركة منطبقة على المسافة
فيلزم ايضا تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى فيتحقق الجزء **حلها** انا لا

ان العدم لیس الا انتفاء الوجود فلو لم یکن فی آن آخر غیر آن الوجود قلنا لا نم

لم لا یجوز ان یکون ابتداء العدم فی زمان ابتداء و ذلک الزمان الآن

الذی کان الوجود فیه و ح لا یلزم تتالی الآنات منها الواجب لا یکون

اثنین والا لکان احدهما غیر واجب و ذلک لانه لو کان الواجب اثنین

فلا یخلو اما ان یکون بینهما ملازمة اولا فان کان بینهما ملازمة یکون

الملزوم مفتقرا الی اللازم اذ یمتنع الملزوم عن انتفاء اللازم فلو

کان احدهما مفتقرا الی الآخر لا یکون واجبا وان لم یکن بینهما ملازمة

جاز انفکاک احدهما عن الآخر والانفکاک انما یتحقق بانتفاء احدهما

فیکون احدهما ممکنا فلا یکون واجبا حلها لو لم یکن بین

بین الشیئین ملازمة یلزم جواز ثبوت ما هو الملزوم غیر مستتبع

لما هو اللازم لا ان یکون احدهما ثابتا مع انتفاء الآخر فکون

الاثنین ثابتا مطلقا لا یستلزم کون الجماد ثابتا مع امتناع تحقق احدهما

بدون الآخر ولئن سلمنا لکان اخص من الاول اذ منه وجود الملزوم بدون

الثانی یکون الملزوم غیر مستتبع له من غیر عکس والعام لا یستلزم الخاص

منها الممتنعات والمعدومات موجودة فی الخارج اولا و علم

النقیضین یلزم الخ اما اذا لم یکن ثابتا یکون نقیضه و هو الوجود

ثابتا فیلزم تحقق الوجود للممتنعات والمعدومات حالة العدم فیلزم

اجتماع النقیضین وان کان ثابتا یلزم ان یکون الممتنعات

مراده لو لم یکن فلا یجوز ان یکون عدما ثابتا فی الخارج ۲

والمعلوم ثبوتا ثابتة والا امتنع قيام الثابت به واذا كانت ثابتة يلزم
اجتماع النقيضين ايضا وح نقول لا نم اما ان يكون اللازم
ثابتا في نفس الامر او لم يكن فان كان ثابتا يلزم ثبوت الممتنع في الخارج
وان لم يكن ثابتا وهو لازم لعدم الممتنع والمعدوم يلزم ان يكون ٥
الممتنع والمعدوم منفيا حلها سلمنا ان عدم ثابت
لكن لا نم انه لم قيام به بالمعدوم وانما يمتنع ان لو كان ثابتا وجوده
واما اذا كان عدميا فلا منها الانسان ليس بحيوان اذ يصدق
قولنا الانسان ناطق من حيث هو ناطق ولا شئ من الناطق من حيث هو
ناطق بحيوان ينتج ان الانسان ليس بحيوان حلها الصغرى كاذبة لبيته قيد

زيادة م

قيد لا من خارج في الحمل اذ الانسان ناطق معه لا انه ناطق من
حيث هو ناطق منها الجزء لا يتجزى موجود لان اول الحركة
التي هي نقيض السكون الدائم لا يخلو اما ان يكون منقسما او لم يكن منقسما
لا جائز ان يكون منقسما والا لما كان هو اول الحركة بل الاول هو يكون
جزء منه هف وان لم يكن منقسما فالمطلوب اذ الحركة بمنزلة القوس
من المركز لا يجوز ان يكون منقسما اذ لو كان منقسما لكانت الحركة
الى النصف نصف الحركة الى الكل فيكون الحركة اي منقسمة وقد بينا انها
غير منقسمة هف وان لم يكن القوس المقطوع من المسافة منقسما
يلزم الجزء حلها لا نسلم ان اول الحركة متحقق بل كل حركة

على المسافة في النقطة المقطوع على المسافة بمنزلة القوس ٢

تفرض يكون منقسماً الى غير النهاية منها الجنس الطبيعي يمتنع وجوده

في الخارج لانه متوقف على نفسه وما يتوقف على نفسه ممتنع في الخارج

وانما قلنا كذلك لانه موقوف على احد انواعه اذ لو لم يوجد شيء من انواعه

لما وجد الجنس اصلا لكن كل واحد من انواعه مفتقر اليه لافتقار الكل الى

الجزء فيلزم توقفه على نفسه حلها الجنس الطبيعي محتاج الى الفصل

احد انواعه والمحتاج الى الجنس النوع لا فصول انواعه فلا يلزم توقفه

على نفسه منها كل موجود واجب لذاته اذ كل موجود موصوف به

~~اولى بان يكون واجبا~~ الامكان العام والامكان العام واجب لذاته لانه

فالموصوف به اولى بان يكون واجبا لان ما يتوقف عليه الواجب اولى

٧ اولى بان يكون واجبا وانما قلنا ان الامكان العام واجب لذاته لانه

من فرض عدمه يلزم المحال وذلك لان عدمه لا يخلو اما ان يكون ممتنعا او

لم يكن فان كان ممتنعا كان الامكان العام واجبا ضرورة

امتناع عدمه وان لم يكن ممتنعا فاما ان يكون واجبا او ممكنا

وعلى التقديرين يكون ممكنا بالامكان العام فعلى تقدير عدمه

يلزم وجوده وهذا محال وكل امر يلزم من فرض عدمه محال يكون واجبا

لذاته فالامكان العام الواجب لذاته حلها لا يلزم من كون الامكان العام

انما يلزم ان لو كان الامكان صفة وجودية

الواجب التحقق كون موصوفه كذلك وجوديته وليس كذلك فقد وضع

ما ليس بعلة كون الامكان واجبا مكان العلة منها كلما

كانت الاربعة موجودة فالثلاثة موجودة وكلما كانت الثلاثة
موجودة فهي فرد ينتج كلما كانت الاربعة فهي فرد **حلها**
(موجودة)
الصغرى في الكبرى وهي قولنا كلما كانت الثلاثة موجودة فهي
فرد راجع الى الثلاثة فيكون معنى الكبرى كلما كانت الثلاثة
موجودة فهي فرد وهذا احق **منها** الزوج على وكل
(ينتج ان الزوج اما زوج واما فرد)
على اما زوج واما فرد فيلزم انقسام الزوج الى الزوج وا
لفرد وهو محال **حلها** قولنا الزوج اما زوج واما فرد
منفصلة حقيقية فيكون احد اجزائها صادقا فقط فلا
يلزم انقسام الزوج الى الزوج والفرد انما يلزم ان لو كان كلاهما

من اجزائها وليس كذلك **منها** الكلمة غير منقسمة الى الاسم
(صادقا)
والفعل والحرف والالا انقسم واحد من الثلثة الى الثلثة وذلك
باطل وانما قلنا ان الكلمة لو انقسمت اليها لزم انقسام احدها
اليها لان كل ما صدق عليه الكلمة صدق عليه احدها وكل ما صدق عليه
احدها صدق عليه الكل وانقسام احد المتساويين الى الشيء يوجب
انقسام احدها اليها فيلزم ان الشيء يكون قسما له وهو محال
(الثلاثة)
حلها المساوي للكلمة احدها لا على التعيين واحد
لا على التعيين منقسم الى الثلاثة ولا امتناع في ذلك **منها**
ان الانسان وحده ضاحك وكل ضاحك حيوان ينتج انه

(في الهامش: انقسام المساوي والاقسام اليها فلو انقسمت الكلمة لزم)

الانسان وحده حيوان فيلزم ان لا يكون غير الانسان حيوانا
حلها ان الصغرى مركبة من قولنا ان الانسان ضاحك ولا شيء
من غير الانسان بضاحك والثانية لا مدخل لها في الانتاج
اذ الصغرى السالبة في الشكل الاول غير منتجة منها زيد انسان
والانسان كلي ينتج ان زيد كلي حلها فساده لعدم كون الكبرى
كلية اذ لا يصدق كل انسان كلي منها ان الانسان له شعر
وكل شعر ينبت ينتج ان الانسان ينبت حلها فساده لعدم
تكرر الاوسط وهو ظاهر منها زيد كلي لانه انسان والانسان
كلي فزيد كلي لان الكلية لازمة للانسان والانسان لازم لزيد فالكلية

٦ فالكلية لازمة لزيد لان اللازم للازم للشيء لازم لذلك
الشيء ولا يخفى ان هذه المغالطة تثبت اجتماع النقيضين
وهو اجتماع الكلية والجزئية في زيد فيما مثلا حلها ان الكلية
لازمة للانسان من حيث انه متعقل والانسان لازم لزيد لا من
هذه الحيثية منها زيد حمار لانه متصف بالجسمية المطلقة
فيسلب عنه عدم الجسمية المطلقة والا لاجتمع النقيضان
فيسلب عنه عدم المطلقة الجسمية الجمادية لان سلب العام يستلزم
سلب الخاص فيتصف بالجسمية الجمادية والا لارتفع النقيضان
فيكون زيد جمادا ولا يخفى انه يمكن اثبات كل ما يكون في الذهن

لان الخارج بانه يكون في الخارج بهذه المغالطة بان يقال
اذا كان شيء من الاشياء في ذهن فقط كان في الخارج ايضا
لانه متصف بالوجود مطلقا فيسلب عنه العدم مطلقا والا لا
جمع النقيضان واذا سلب عنه الوجود مطلقا سلب عنه عدم
الخارجي لان سلب الاعم يستلزم سلب الاخص فيتصف بالوجود
الخارجي والا لارتفع النقيضان حلها بعض الاعم
اخص من بعض الاخص كما قرر في موضعه منها المدعى
ثابت لان عدمه يتوقف على تحقق نقيضه وتحقق نقيضه
موقوف على عدم المدعى فيكون المدعى ثابتا والا يلزم الدور

الدور حلها منع التوقف بطريق التقدم فلا يكون
محالا منها حصول الشيء في المحل لو كان موجودا لاحتاج
المحل لانه عرض فللحصول حصول وهكذا فيتسلسل
حلها حصول الحصول نفس الحصول لا امر آخر ليحتاج في
حصوله الى حصول آخر في نفس الامر بل بعتبره العقل فمتى
لم يعتبر ينقطع وبهذا ينحل الشبهة في الاعداد كما يقال يلزم
للواحد انه نصف الاثنين وللنصف انه ثلث الثلاثة
وللثلث انه ربع الاربعة وهكذا الى غير النهاية منها اجتماع
النقيضين جائز اذ يقال بعض الموجود معدوم فيجتمع الوجود



او العلم حلها لا نم جواز ذلك على الاطلاق بل يمنع
ما صدق عليه انه موجود في الجملة فهو معدوم في الجملة وبهذا يندفع
سلب الشيء عن نفسه او سلب اللازم عنه كما يقال بعض الموجود ليس
بموجود او معدوم منها لا لم لا يجوز ان يوجد شيء من الاشياء والا
يلزم التسلسل اما الملازمة فلانه لو وجد شيء ما لوجد اشياء لوجد
غير متناهية اذ لو وجد زيد مثلا لوجد زيد ووجود علته
ومجموع العلة والمعلول فيكون الموجود ثلاثة ثم نقول وجد
هذه الاشياء ومجموعها فيكون الموجود اربعة ثم نقول وجد
هذه الاشياء ومجموعها فيكون خمسة وعلى هذا القياس [illegible]

حتى يثبت حلها لا نم لزوم ذلك وانما يلزم ان لو كان هذه
الاشياء موجودات خارجية وليس كذلك فان الموجود منها ليس الا ثلاثة
وهو ظاهر منها لا يلزم من وجود شيء من الاشياء ايضا لان وجوده بعد
وجود الجزء الاخير من علته التامة وهو ظاهر ووجود الجزء المذكور
بعد وجود الجزء من علته التامة وهكذا فيلزم التسلسل حلها لا نم
الاخير
ذلك لجواز ان يكون الجزء الاخير عدميا منها ان هذا الشيء
الموجود معدوم لانه يصدق عليه انه معدوم المثل فينبغي
ان يصدق عليه انه معدوم والا يلزم صدق المقيد بدون
المطلق فيكون معدوما ولا يخفى ان هذه المغالطة [illegible]

اجتماع النقيضين وهو اجتماع الوجود والعدم حلها

المتبادر من المعدوم ما سلب عنه الوجود وهو بهذا المعنى

ليس مطلقا بالقياس الى المعدوم المثل والاعم منه المعدوم بمعنى

ما سلب عنه شيء سواء كان الوجود او المثل او غيرهما او

المعدوم بهذا المعنى يصدق على الموجود لكنه ليس معنى حقيقيا

فتامل والله اعلم بالصواب فتمت

المغالطات مع اجوبتها المنسوبة

الى المولى المدقق والحبر

المدقق السيلكوتي

الحنفي البر

ذيل بيد

الفقير

عبد السميع الحنفي في بلدة سلطانپور بخدمت الفاضل البدخشي

ادام الله في سنة الف وثلثمائة بعد

وثلاثة عشر الاخر

الهجرة